

الطريق الى تعليم أفضل  
«المنتدى الاقتصادي لمصر بُكرة»  
أكتوبر ٢٠١٤





مركز المشروعات الدولية الخاصة "CIPE" هو جزء من غرفة التجارة الأمريكية فى واشنطن، يعمل على بناء المؤسسات اللازمة للإصلاح الاقتصادي الذى يتبنى آليات اقتصاد السوق. المركز لا يهدف الى تحقيق الربح وقد قدم الدعم لأكثر من ألف مبادرة محلية فى أكثر من مائة من الاسواق الصاعدة. ومنذ نشأته فى ١٩٨٣، تعاون المركز مع قيادات جمعيات الاعمال وصانعى القرار ومؤسسات الاعلام فى بناء الأطر القانونية والمؤسسية الداعمة لبيئة اقتصادية ديمقراطية، ومن أهم القضايا الأساسية التى يتعاون فيها المركز مع شركائه المحليين تعزيز مفاهيم وممارسات حوكمة الشركات ومواطنة الشركات، والنزاهة والشفافية، وكذلك تدعيم البنى المؤسسية لجمعيات الاعمال، وحقوق الملكية، وإيجاد حلول للتعامل مع قضايا قطاع الاقتصاد غير الرسمى وغيرها من الموضوعات المرتبطة ببناء مجتمع اقتصادى سليم تنعكس آثاره على حياة المواطنين.

# الفهرس

٤	مقدمة
٤	أهداف العملية التعليمية
٥	الهدف الأول: الإعداد للثقافة
٥	الهدف الثاني: الإيمان بالعلم والقدرة على استخدام المنهج العلمي
٦	الهدف الثالث: الإعداد للمواطنة
٦	الهدف الرابع: الإعداد لمهنة من المهن
٧	أهم التحديات والمعوقات
٧	أولاً: جودة التعليم
١٠	ثانياً: مناهج التعليم
١٠	ثالثاً: المعلمين والتربويين
١١	رابعاً: تمويل التعليم
١١	الحلول المقترحة
١١	اقتراحات خاصة بمكونات العملية التعليمية
١٣	اقتراحات خاصة بدور المجتمع المدني
١٥	اقتراحات خاصة بتمويل تطوير التعليم

## مقدمة

جاء اهتمام اعضاء المنتدى الاقتصادي لمصر بكرة بقضية التعليم ليس فقط لما يمثله من أهمية في تشكيل مستقبل أبناء الوطن، ومن ثم مستقبل الوطن ذاته، بل أيضا لأن المؤسسات التعليمية وحدها طبقا لبيانات المركز القومي للبحوث التربوية تشمل أكثر من ربع سكان مصر ما بين طلاب في مراحل التعليم الأساسية والجامعية والفنية (حوالي ٢٣ مليون) ومعلمين وإداريين (حوالي ٢ مليون). ومن وجهة اقتصادية بحثية، فإن العائد على الاستثمار في التعليم الأساسي يزيد عن ٣٦٪ من الدخل القومي، ومن ثم يمهد الاهتمام والعمل على إنجاح تلك المؤسسة الطريق للإصلاح الشامل والتنمية الحقيقية.

تحمل هذه الورقة تصور بناء لتحسين التعليم في مصر، تبدأ بتحديد الأهداف التعليمية، ثم تتناول أهم التحديات وكيفية التغلب عليها من خلال العناصر الواجب تضافرها لإيجاد حلول متكاملة تشمل آليات ومكونات العملية التعليمية ومصادر ومصارف التمويل المقترحة وتنشيط المجتمع الأهلي في مجال التعليم.

تأتى هذه الورقة لتتناول محور من محاور الرؤية الاقتصادية التي وضعها اعضاء المنتدى الاقتصادي لمصر بكرة في أكتوبر ٢٠١٣ "رؤية اقتصادية للمرحلة الانتقالية في مصر"، حددت خريطة عامة بأهم المشاكل والحلول للقضايا الملحة للاقتصاد المصري من وجهة نظر أعضاء المنتدى.

وجاء العمل على وضع ورقة التعليم في ٢٠١٤ في إطار تعميق تلك الرؤية في مجالات محددة؛ حيث اتفق أعضاء المنتدى على التركيز بشيء من التفصيل على القضايا الأكثر أهمية للاقتصاد والمجتمع، واعتمد معيار اختيار المجالات ذات الأولوية على حجم المجتمع المعني بالقضية والمتأثرين بها، يلي ذلك العائد من الاهتمام بتلك القضية وجدواه الاقتصادية، ثم إدراك الدولة لحجم المشكلة ووجود إرادة حقيقية للحل، وصولا لوجود إمكانيات حقيقية تجعل الحلول عملية وممكنة. وهكذا، جاء التعليم على رأس تلك القضايا.

## أهداف العملية التعليمية

غرق كثير من المهتمين، وغرق معهم الرأي العام في مناقشة قضايا فنية وجزئية لبعض مفردات العملية التعليمية، مثل النقاش حول درجات أعمال السنة ووزنها النسبي، والوزن النسبي كذلك لدرجات الطالب موزعة بين امتحانات الشهور وأعمال السنة وامتحان الفصل الدراسي

وآخر العام، وما إذا كانت الاسئلة من صميم المقرر أم من خارجه، والدروس الخصوصية والمواد الاختيارية والإجبارية، وغيرها من قضايا نراها جزئية أغفلت الأهداف الكبرى للتعليم.

ولم يكن من الغريب أن يصدر المفكر الكبير طه حسين منذ ما يزيد عن سبعين عاما كتابا شهيرا بعنوان "مستقبل الثقافة" تناول فيه جميع قضايا التعليم يرى فيه أن الهدف الأول والأكبر لنظم التعليم هو الإعداد للتفاعل مع الثقافة العصرية على اتساعها وعمقها في نفس الوقت .

وقد صاغ دكتور كمال مغيث، الباحث بالمركز القومي للدراسات التربوية، أهداف العملية التعليمية وهى أهداف متداخلة ومكاملة لبعضها بعضا، وحددها في أربعة أهداف هي الإعداد للثقافة، والإيمان بالعلم والقدرة على استخدام المنهج العلمي، والإعداد للمواطنة، والإعداد لمهنة من المهن. والأهداف التعليمية كما ذكرها دكتور كمال مغيث في ورقة "التعليم ومستقبل مصر" التى طرحها للنقاش العام في ندوة "التعليم.. حلول ممكنة" التى نظمها مركز المشروعات الدولية الخاصة والمركز المصري للدراسات الاقتصادية في ٦ سبتمبر ٢٠١٤ هي كما يلي:

## الهدف الأول: الإعداد للثقافة

ينبغي أن يكون خريج التعليم مدركا لمعنى الثقافة، ملما بحدود معقولة منها، ومؤهلاً للتعامل مع الثقافة بمعناها الإنساني الواسع وقضاياها المختلفة. وفى إطار الثقافة العصرية ينبغي أن يحترم التنوع الثقافي والاختلاف، ويقدر الجهد الإنساني في تطور الحياة البشرية في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية والعلمية وغيرها، بصرف النظر عن مكان وزمان ذلك الجهد الانساني.

## الهدف الثاني: الإيمان بالعلم والقدرة على استخدام المنهج العلمي

ينبغي أن يكون خريج التعليم ملما بالمنهج العلمى عارفا بخطواته، من ملاحظة القضية وفرض الفروض، واختبار صحة تلك الفروض، والتأكد منها، وصولا إلى الحل والتصور الصحيح، كما ينبغي أن يكون قادرا على استخدام ذلك المنهج العلمى فى مختلف القضايا، وفى فحص مختلف المقولات والأفكار، كما ينبغي أن يؤمن بدور العلم في تقدم مسيرة وحضارة الإنسان،

وحل مشكلاته الفردية والجماعية، ودوره في إكتشاف الكون وحل ألغازه، وأن المنهج العلمي هو الوسيلة الوحيدة للتعامل وعلاج مشكلاتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية. فلقد أصبح هذا المنهج العلمي هو المعيار الأساسي في التمييز بين التخلف والتقدم.

### الهدف الثالث: الإعداد للمواطنة

يرى دكتور مغيث أن المصريين يتكونون من جماعات مختلفة دينيا وعرقيا وثقافيا واقتصاديا وأن لكل جماعة ثقافتها وقيمها وقضاياها ومن هنا فقد كان السعي إلى جمع أبناء هذه الجماعات المتباينة، وعبر العلوم المختلفة والأنشطة التربوية، لإنشاء الشعور بالانتماء الوطني لديهم وتعزيز هذا الشعور ليحتل مكانة الانتماء الأول لدى الطلاب، وهو ما يعني في نهاية الأمر الاستعداد للبذل والتضحية في سبيل الوطن والحفاوة بتاريخه وتراثه ورموزه وتقدير الدور الذي بذله رواده وأبطاله ومفكروه والشعور بعمق عاطفة الأخوة الوطنية بين أبناء الوطن، بالإضافة إلى المعرفة بالوطن الذي نعيش فيه؛ حدوده وسكانه وتاريخه ومشكلات الناس الذين يعيشون في هذا الوطن، فضلا عن المعرفة بالنظام السياسي وآليات عمله ومؤسساته والدستور والقانون الذي يحكمها، والمعرفة بالأحزاب السياسية واتجاهاتها ومبادئها، وحقوق وواجبات المواطن.

### الهدف الرابع: الإعداد لمهنة من المهن

المجتمع في حاجة دائمة ومستمرة إلى مهنيين في مختلف الفروع والتخصصات؛ والمهم أن يعد هؤلاء المهنيين على أعلى مستوى بلغة تلك المهن في ظل التطوير الدائم فيها. ولا شك أن الإعداد لمهنة من المهن يبدأ من إتقان تلاميذنا للمهارات الأولية في القراءة والكتابة والحساب في الصفوف الثلاثة الأولى للمدرسة الابتدائية، ثم مبادئ العلوم المختلفة في الصفوف التالية، ثم نظريات تلك العلوم ومناهجها في نهاية الطريق الدراسي. كما ينبغي في إطار الإعداد للمهن المختلفة ربط تعليم وأنشطة تلك المهن سواء في المدارس الفنية المتوسطة وفوق المتوسطة وغيرها من كليات عملية بآخر ما بلغته من فن وتطور وعصرية.

## أهم التحديات والمعوقات

كما حدد دكتور كمال مغيث في نفس الورقة المشار إليها سابقا أهم التحديات التي تقف دون الوصول لتلك الأهداف على النحو المطلوب. فمع التحديد الدقيق للمشكلات يتأنى الوصول للحلول المناسبة. ونستعرض التحديات كما جاءت في ورقة دكتور مغيث وفي المناقشات التي دارت في ندوة "التعليم.. حلول ممكنة".

### أولا: جودة التعليم

يدفعنا الحديث عن جودة التعليم الى البحث في الوسائل والنتائج؛ فنسق التعليم ذاته يبين أن نظام التعليم أكثر أنواع النظم الاجتماعية مقاومة للتحديث، ومن أكثرها محافظة، مما يؤدي إلى تخلف العملية التعليمية برمتها، ومخاصمتها الشديدة للعصر وقيمه وتغييراته. فما زال نسق التعليم في مصر يدور حول مفردات "الحفظ والتسميع والتذكر والتلقين والإملاء والإجابة النموذجية والامتحان والكتاب المقرر" وهي كلها مفردات تخاصم التعليم بمعناه العصري الذي يعتمد، بدلا من تلك المفردات التي أشرنا إليها، إلى مفردات "لاحظ وفكر وابحث وحل وعبر" والعمل علي إثارة دهشة واهتمام المتعلم والبناء على معارفه وخبراته الذاتية وفتح أبواب التساؤل والبحث والتحليل أمامه وتحويل العملية التعليمية برمتها إلى نشاط عملي حماسي يعتمد علي الميول الفردية والاقتناع ونسبية المعرفة وغيرها من قيم معاصرة.

أثار المهندس مروان السماك، رئيس مجلس إدارة جمعية رجال أعمال الاسكندرية، خلال المناقشات التي دارت في ندوة "التعليم.. حلول ممكنة" قضية التنافسية وقال أن مصر جاءت في المرتبة الأخيرة في تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٤/٢٠١٥ على مستوى التعليم الأساسي وهو ما يؤثر على سوق العمل. كما أشار الى الصعوبة التي يجدها أصحاب الأعمال في العثور على كوادر ذات كفاءة تناسب احتياجات العمل، بالرغم من تعداد السكان الذي يقارب المائة مليون نسمة إلا أنها ثروة بشرية غير مستغلة نتيجة غياب الجودة والتنافسية، خاصة في التعليم الفني.

أثار المهندس مروان السماك، رئيس مجلس إدارة جمعية رجال أعمال الاسكندرية، خلال المناقشات التي دارت في ندوة "التعليم.. حلول ممكنة" قضية التنافسية وقال أن مصر جاءت في المرتبة الأخيرة في تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٤/٢٠١٥ على مستوى التعليم الأساسي وهو ما يؤثر على سوق العمل. كما أشار الى الصعوبة التي يجدها أصحاب الأعمال في العثور على

كوادر ذات كفاءة تناسب احتياجات العمل، بالرغم من تعداد السكان الذي يقارب المائة مليون نسمة إلا أنها ثروة بشرية غير مستغلة نتيجة غياب الجودة والتنافسية، خاصة في التعليم الفني.

وقد استجابت الحكومة المصرية بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد الأكاديمي للمؤسسات التعليمية بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦، والذي صدرت لائحته التنفيذية بالقرار الجمهوري رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٧، إلا أن القلق إزاء الهيئة أن تتحول فكرة الجودة إلى إجراءات ورقية شكلية وبيروقراطية لا تخدم مضمون الجودة.

وقد أشار دكتور كمال مغيث في ورقته عن مستقبل التعليم في مصر إلى الازدواجية التعليمية حيث تتجه كل أسرة حسب إمكانياتها المالية لنوع تعليم مختلف مما يؤثر سلباً على هدف هام من أهداف العملية التعليمية وهو هدف المواطنة والتماسك الوطني، فأصبح هناك أربع أنواع من التعليم، تستقبل التلميذ منذ مرحلة رياض الأطفال حتى الجامعة، هي:

**التعليم الحكومي؛** وهو الذي يضم ما يزيد على ٧٠٪ من التلاميذ المصريين، ويعاني كما تشير الدراسات إلى تدهور العملية التعليمية نتيجة عجز الموارد المالية، وارتفاع كثافة الفصول وهيمنة البيروقراطية الورقية المركزية وتخلف نظم الامتحانات والتقييم، وضعف مهارات القراءة والكتابة وغيرها .

**التعليم الخاص؛** والذي تشجع عليه الدولة تخففاً من الاعباء المالية للتعليم وتويعاً لمداخله ومخرجاته، ومن هنا فإن هذا التعليم الخاص يتنوع تنوعاً شديداً، فهناك تعليم خاص يتم باللغة العربية، وهناك تعليم خاص يتم باللغة الأجنبية أو لغتين أجنبيتين، وهناك تعليم خاص ذو صبغة دينية وغيرها .

**التعليم الأزهرى؛** وهو تعليم مستقل تماماً عن التعليم الحكومي، وقد أدخلت الدولة عام ١٩٦١ إلى الأزهر الكليات الحديثة، كالطب والتجارة والزراعة وغيرها، كما ألزم معاهد الأزهر بتدريس المقررات الحكومية، وسمح في نفس الوقت بانتقال الطلاب بين التعليم الأزهرى والحكومي غير أن هيمنة المحافظين على الأزهر فى العقود الثلاثة الأخيرة قد أدى إلى رفض قبول طلاب المدارس الحكومية فى المعاهد الأزهرية ورفض قبول الحاصلين على الثانوية العامة من دخول جامعة الأزهر.



**التعليم الأجنبي أو الدولي**؛ وهو يعد أقل أنواع التعليم من حيث عدد الطلاب، وقد أقيمت المدارس الأجنبية أصلاً لتعليم أبناء موظفي قنصليات الدول الأجنبية على مناهج التعليم الوطنية التابعة لها تلك القنصليات، وبقبول أبناء المصريين أصبحوا يعدون في تلك المدارس إعداداً ثقافياً أجنبياً خالصاً وقد تلى ذلك افتتاح مدارس دولية.

كما أورد الدكتور مغيث في ورقته الجدول التالي الذي يصنف أعداد التلاميذ والمدارس في أنواع ثلاثة من التعليم هي الحكومي والخاص والأزهري، مع الوضع في الاعتبار ان المدارس الدولية مضافة إلى المدارس الخاصة، مع الإشارة أيضاً إلى أن إحصاء التعليم الأزهري أقدم بعام واحد من التعليم الحكومي والخاص.

### جدول (١)؛ إجمالي أعداد الطلاب والمدارس في التعليم قبل الجامعي عام/ خاص / أزهري

نوع التعليم	إجمالي عدد التلاميذ	إجمالي عدد المدارس / المعاهد	% التلاميذ إلى الإجمالي	نسبة المدارس إلى الإجمالي
حكومي	١٦,٨١٧,٤٤٨	٤٢,٨٣٣	%٨١	%٧٣
خاص	١,٧٣٧,٧٨٤	٦,٦٠٢	%٩	%١١
أزهري	٢,٠٨٦,٠٠٦	٩,٥٦٩	%١٠	%١٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

وقد توافقت الآراء خلال ندوة "التعليم.. حلول ممكنة" على عدم تصور إلغاء التعددية في أنواع التعليم والتي استقرت منذ عقود ولكن ينبغي العمل على محاصرة آثارها السلبية على هويتنا المصرية ووطنيتنا الجامعة وذلك بالتأكيد على مستوى مناسب من تدريس مواد الهوية والثقافة المصرية والأهم إصلاح التعليم الحكومي.

## ثانياً: مناهج التعليم

أصبح التطور المعرفي في السنوات الأخيرة هائلاً وهو الأمر الذي يتعارض مع فكرة المنهج الموحد الذي سبق إعداده منذ سنوات، ولا شك أن المناهج الدراسية الحديثة تفسح في أنشطتها المجال واسعا أمام الطلاب للبناء عليها طبقاً لاهتماماتهم الذاتية. فلن نجد التلاميذ في مناهجنا أية إشارة للقضايا المجتمعية الآنية مثل مشكلة أطفال الشوارع، أو الفقر، أو التطرف والإرهاب أو غيرها من المشكلات التي يمكنها أن تثير حماسة طلابنا واهتماماتهم. وتأتى هنا أهمية الحديث عن المركزية في نظام التعليم، حيث لا تراعي المناهج التعليمية خصوصية الأقاليم المصرية، وما تتمتع به من تراث وموارد أو ما لديها من احتياجات ومتطلبات لتحقيق التنمية المحلية.

## ثالثاً: المعلمين والتربويين

تقوم النقابات الحديثة على الحفاظ على المهنة ومستواها وأخلاقياتها والدفاع عن مصالح العاملين فيها، ورعايتهم والعمل على تجويد المهنة وتطويرها بما يتلائم مع أرقى ما بلغته في البلدان المتقدمة، والمشاركة مع الدولة في وضع القوانين واللوائح التي تتعلق بالمهنة وأبنائها.

ويشير الجدول التالي إلى أعداد المعلمين موزعين بين تعليم عام وتعليم أزهري، تبعا للمراحل التعليمية

جدول (٢): أعداد المعلمون تبعا للمراحل الدراسية ونوع التعليم  
عن عام ٢٠١٣/٢٠١٢ للتعليم الأزهري وعام ٢٠١٤/٢٠١٣ للتعليم الحكومي

العام الدراسي	%	إجمالي المعلمون	المرحلة				نوع التعليم
			ثانوي	إعدادي	إبتدائي	رياض أطفال	
٢٠١٤/٢٠١٣	%٧٦	٩٢٤٨٦٩	٢٥٠٠٤٨	٢٤٢٢٦٤	٣٩٤٧١٠	٣٧٨٤٧	حكومي
٢٠١٣/٢٠١٢	%٢٤	٢٨٩٥١٠	٣٧٢٠٢	٤٣٦٨٦	١٤٨٥٢٤	٦٠٠٩٨	أزهري

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

وإذا نظرنا الى نقابة المعلمين، سنجد دورها محدودا جدا في الإطار السياسي الذي وضعت فيه، فانعزلت عن أعضائها واكتفت بتقديم معاش متواضع للمعلمين وبضع نواد اجتماعية فى المحافظات، ولم تقم بدورها المتوقع من تطوير المهنة والارتقاء بالمعلم.

## رابعاً: تمويل التعليم

ظل التعليم على مدى عقود طويلة يعانى من تدهور ميزانيته وهو ما ينعكس على تدنى رواتب المعلمين كما ينعكس سلبا على تدهور مستوى كل مفردات العملية التعليمية، ولكن فى هذا العام الأخير ٢٠١٤ / ٢٠١٥ تبلغ ميزانية التعليم ٩٤.٣٥٥ مليار جنيه، وهو ما يصل إلى ٤٪ من إجمالي الناتج المحلي كما ينص دستور ٢٠١٤. وعلى الرغم من أن تلك الميزانية تزيد بما يصل إلى الثلث من ميزانية العام الماضي إلا أنها تعد ميزانية هزيلة بالقياس إلى ما يتطلبه رفع مرتبات المعلمين وتطبيق نظام الكادر الخاص، وتطوير التعليم بما يحتاجه من نفقات هائلة.

## الحلول المقترحة

وبالرغم من التحديات والمعوقات، نقول ان الحلول ممكنة، فبعض المعوقات وجدت في أرض الواقع من تجاوزها وتغلب عليها وقد تبين ذلك من المناقشات التي دارت في ندوة "التعليم.. حلول ممكنة" التي نظمها المركز والتي أشرنا إليها في مقدمة هذه الورقة. وفى نفس الندوة، اقترح المشاركون حلولاً تبدو ممكنة من وجهة نظرهم، تتمثل في خطوات ذات طبيعة إجرائية في ظل رؤية شاملة.

## اقتراحات خاصة بمكونات العملية التعليمية

### اقتراح تأسيس مفوضية عليا للتعليم

توافق المشاركون في ندوة "التعليم.. حلول ممكنة" على أهمية تأسيس مفوضية عليا للتعليم تضم الخبراء والمتخصصين المصريين فى مختلف المجالات، وتضم فى صفوفها بعض أصحاب الكفاءات من المعلمين، وتكون تلك المفوضية بمثابة العقل الناظم للعملية التعليمية كلها لخدمة أهداف التعليم سابقة الذكر. ولنجاح عمليات التطوير، لابد من الإرادة السياسية

لدفع تطوير العملية التعليمية بكامل مكوناتها بالإضافة الى الرقابة الحازمة على التنفيذ بما في ذلك تفعيل القوانين القائمة والالتزام باستخدام الوسائل المتوفرة من قبل الدولة والأساليب التي تم التدريب عليه.

## اقتراح لمناهج التعليم ونسقه

من أجل تطوير المناهج، يجب تقسيمها إلى:

١. مواد لها علاقة بالهوية؛ كاللغة العربية والتربية الدينية والتاريخ.
٢. مواد علمية محايدة، لا يوجد فيها آراء وإنما نظريات بحثية، يمكننا الاستفادة فيها من أفضل ما وصل اليه العلم.
٣. مواد مهنية متخصصة؛ يمكن الاستعانة فيها بخبرات دولية متقدمة.

## اقتراح لتطوير نظم وجودة التعليم

مع الإبقاء على تعدد نظم التعليم لما فيه من فائدة على المنافسة والجودة، يجب ضمان توحيد الأساسيات التي تتلخص في إجادة اللغة العربية والتعليم الصحيح للغة أجنبية على الأقل والتمكن من أساسيات الرياضة والثقافة العلمية واستخدام التقنيات الحديثة، والإلمام الجيد بالعلوم الانسانية، وتعلم الاعتماد على الذات واكتساب المهارات الحياتية.

## اقتراح لتطوير مهارات المعلمين والتربويين

١. وجود وحدة للتدريب المستمر للمعلمين بحيث يكون مناسباً لما لدى مدراسهم من أدوات، أي لا يكون التدريب معزولاً عن واقع العملية التعليمية. فقد أكد بعض المعلمين في الندوة أنهم يتلقون في بعض الأحيان تدريباً متخصصاً من خلال الوزارة ولكنهم يعودون للتدريس في مدارس ينقصها الأدوات اللازمة لتطبيق ما تدربوا عليه.
٢. عدم إنهاك المعلم في الأعباء والواجبات الإدارية. فعلى الرغم من ضرورة قضاء المعلم بعض الوقت في الواجبات الإدارية، إلا أنه يجب أن تتم دون مبالغة ليركز المعلم في محور العملية التعليمية.

٣. حصول المدرس على رخصة بمزاولة المهنة وعمل مجموعة من الاختبارات النفسية والتربوية للراغب في العمل كمعلم. ولا بد أن يبدأ هذا الاختبار للراغبين في الالتحاق بكليات التربية لكي يتخرجوا كمعلمين.

٤. تحقيق الأمان الوظيفي للمعلمين عن طريق إصلاح منظومة الأجور وكذلك تعزيز صورة المعلم في الإعلام.

٥. تعديل نظام الترقيات الخاص بالمعلمين بحيث تتم الترقيات تبعاً لمعيار الكفاءة وليس معيار السن فقط.

### اقتراحات خاصة بدور المجتمع الأهلي

مشكلات التعليم عديدة وهائلة وأكبر من أن يحلها طرف واحد بمفرده سواء كان ذلك الطرف هو الحكومة أو الجمعيات الأهلية. ومن هنا فلا بد من تحديد دور المجتمع الأهلي؛ فهل هو دور بديل عن الدولة أم هو دور المنافس أم دور المكمل لدور الدولة فيما تعجز الدولة عن القيام به، أم هو دور مستقل تماماً يعمل في ضوء رؤيته وظروفه الخاصة؟

إن التوصيف الأنسب لعلاقة المجتمع الأهلي ودوره بالحكومة في العملية التعليمية هو دور "الشريك"، بشرط أن يتوافر عنصرين في تلك الشراكة؛ وهما النظر إليها باعتبارها واجبا ومسؤولية وطنية، وأن يضطلع بها المجتمع الأهلي في ضوء إمكانياته وقدراته، مع مراعاة ألا تنظر الدولة للمجتمع الأهلي بكونه فقط ممولا لما تفرضه الدولة من مشروعات.

أما عن العلاقة بين وزارة التربية والتعليم والجمعيات الأهلية، فيشير موقع الوزارة إلى أنها تعاونت منذ إنشاء الإدارة العامة للجمعيات الأهلية مع ما يزيد على ثمانمائة جمعية أهلية حتى الآن فيما يقترب من ألف وستمائة مشروع في مجالات مختلفة، إلا أنه لتعظيم الاستفادة من تلك العلاقة وضمن استمراريتها، فعلى إزالة المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية مثل كون الدولة في أحيان كثيرة تحد من قدرة الجمعيات ومن تعاونها معها تحت ما يسمى "هاجس الأمن القومي" الذي غالبا ما يجعلها تشكك في طبيعة الجمعيات الأهلية وما إذا كانت تعمل لخدمة أهداف خفية غير معلنة أو في ضوء أجندات خارجية. ولا شك أن النظر للجمعيات الأهلية من منطلق الريبة والشك يدفع إلى مزيد من الإحباط والعزوف عن التعاون رغم سابق

الرغبة فيه لخدمة الأهداف الوطنية والتي من السهل التحقق ما إذا كانت تلك الجمعيات تعمل من أجلها في ضوء الواجبات الوطنية المعلنة.

وفى ضوء الحديث عن "الأمن القومي" أشار الاستاذ شريف الديواني، المدير التنفيذي للمركز المصري للدراسات الاقتصادية، إلى أن قضايا التعليم هي ذاتها قضية أمن قومي حيث أنه المشكل الأول لمستقبل الدول، وأن دولاً مثل الصين واليابان وأمريكا أعلنت تصنيفها لقضية التعليم على هذا النحو.

لتمكين المجتمع الأهلي من القيام بدوره الأصيل بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، يجب التفكير في إعادة تشكيل إدارة الجمعيات الأهلية بحيث يكون هناك مجلس استشاري لها مكون من ستة أشخاص نصفهم من الجمعيات الأهلية ونصفهم من الموظفين المعنيين من الوزارة، ويرتبط بهذا تعديل اللائحة التي تنظم التعاون بين الوزارة والجمعيات الأهلية بحيث تزول المعوقات التي تضعها تلك اللائحة وبحيث يراعى في تطويرها أفكار وآراء رجال الأعمال وأصحاب الشركات والجمعيات الأهلية.

كما أنه يجب تفعيل مبدأ ألا تتعامل الجمعيات سوى مع الإدارة المعنية بوزارة التربية والتعليم ومكاتبها في المحافظات، حيث تعاني الجمعيات حالياً من تعدد الأجهزة الرقابية التي تطلب كل منها شروطاً جديدة مما يوحى بعدم الاستعداد للتعاون والترحيب بعمل الجمعيات الأهلية، وفي نفس الوقت فإن الجمعيات الأهلية المحلية الموجودة في جميع أقاليم مصر تضطر لانتظار موافقة الإدارة المركزية في القاهرة. وسوف ينتج عن تفعيل ذلك المبدأ التغلب على كثير من المعوقات البيروقراطية التي غالباً ما تتحطم على صخرتها رغبة الكثير من الوزراء والمسؤولين في تعاون حقيقي وجاد مع الجمعيات الأهلية.

وفيما يلي الأولويات التي يمكن للجمعيات الأهلية التعامل معها وتوفير الجهود لها:

1. نشر ثقافة التطوع والمشاركة بين المواطنين، والجمعيات الأهلية هي الأجدر، بالتعاون مع الوزارة، على تعظيمها وزيادتها وخاصة بين التلاميذ والمعلمين والأهالي وأولياء الأمور فيما يتعلق بزيادة كفاءة المدرسة والعملية التعليمية.

٢. تدريب المعلمين بما يؤدي إلى رفع كفاءاتهم وتمكنهم من استخدام طرق تدريس جديدة ومتنوعة خاصة وأن هناك عشرات من الجمعيات الأهلية التي تمتلك تلك المهارات والطرق ويمكنها نقلها للمدارس والمعلمين.

٣. صيانة المباني والمعامل ومختلف قاعات الدرس للتأكد من جاهزيتها بشكل دائم.

٤. علاج مشكلة التسرب، حيث أن التسرب مرتبط بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأسر في واقعها المحلي، لذا فإن المجتمع الأهلي هو القادر على معالجتها والتعامل معها والبحث عن حلول واقعية لها من خلال المعرفة المباشرة للتلاميذ وأسرتهم.

٥. إجراء الأبحاث والدراسات التي يمكنها أن تقيس وتعظم العائد من التعليم وكفاءته، ومد الحكومة بالنتائج والتوصيات. وتفعيل معايير الجودة والتأكد من وجودها في المدارس المختلفة.

## اقتراحات خاصة بتمويل تطوير التعليم

هناك ثلاثة مكونات رئيسية يصعب الحديث عن إحداها في منأى عن الآخر ونحن نتناول تمويل عمليات تطوير التعليم سواء من ناحية مصادر التمويل او مصارف التمويل هي الكفاية والعدالة والكفاءة.

**الكفاية:** ويتضمن هذا العنصر اسئلة مثل هل حجم التمويل للتعليم كاف أو غير كاف، وما السبيل إلى تعظيم ذلك التمويل؟ هناك شبه اتفاق من الجميع على أهمية زيادة الإنفاق على التعليم. إلا أننا هنا نراعي أن هناك في التمويل قضايا أخرى شديدة الأهمية، فمثلا هناك بالتأكيد سوء توزيع للمخصصات المالية والتي يذهب الحجم الأكبر منها أو ما يزيد على ٨٥٪ إلى الأجور. ومن هنا، فنحن في حاجة إلى نسب واضحة من المخصصات المالية للإنفاق بشكل أكثر كفاءة على التدريب والمناهج والصيانة والأنشطة والخدمات التعليمية، وليس معنى هذا عدم زيادة مخصصات التعليم بوجه عام، لكنه سيتم مع الاهتمام بتلك المفردات ليتحقق التوازن بين مختلف أوجه الإنفاق على التعليم.

**العدالة:** وهنا نتناول مدى عدالة مخصصات التمويل وإذا لم يكن عادلا فكيف يمكن تحقيق العدالة في توزيعه؟ ونتحدث هنا عن عدالة توزيع المخصصات المالية بين مختلف الأنشطة ومختلف المحافظات وفق نماذج واضحة تراعي اختلاف أعداد الطلاب بين المحافظات المختلفة. وفي الوقت ذاته لا بد من الأخذ في الاعتبار توجيه اهتمام أكبر إلى الفئات المهمشة والمناطق الجغرافية البعيدة والمحرومة من خلال أشياء مثل التمييز المالي للمعلمين لتشجيعهم على العمل مع الفئات المحرومة والمناطق النائية.

**الكفاءة:** وفي هذا العنصر نشير إلى أمرين هما ترشيد الإنفاق وتعظيم الموارد. ولنغطي عنصر الكفاءة بصورة أكثر تفصيلا، نذكر العناصر التالية:

١. إعادة التخصيص: توجيه مخصصات مالية كافية لمواجهة قضية التسرب التعليمي بدلا من أن توجه لمحو الأمية؛ حيث يمكن التحكم في بدايات العملية التعليمية للتلاميذ وتوجيههم توجيها صحيحا عند دخول المدرسة، وضمان نجاحهم مستقبلا بدلا من معالجة ما فسد حين يتسرب التلاميذ ويكبرون وهم ويفقدون مهارات القراءة والكتابة.

٢. الأبنية التعليمية: لا يمكن الحديث عن الكفاءة دون التطرق للأبنية التعليمية والمخصصات المالية الموجهة لها؛ فإن التكاليف التي تقررها هيئة الأبنية التعليمية للمبنى المدرسي الواحد تزيد بنحو أربع أو خمس أمثال التكاليف التي يقررها القطاع الخاص لنفس المبنى رغم وجود نفس الضوابط التي تحكم عملية البناء وهي قضية شديدة الأهمية بالقياس إلى ندرة الموارد وقصور الميزانية. فلا بد إذا من مراجعة تلك المتخصصات ودور الهيئة.

٣. تطبيق اللامركزية ودورها الكبير في المساهمة في تعظيم الموارد والمخصصات عبر موارد محلية تختلف من مكان لآخر.

٤. تعظيم دور مجلس الأمناء الذي يضم ممثلين لأولياء أمور التلاميذ والذين هم بالتأكيد سيكونون أكثر المهتمين بكفاءة العملية التعليمية داخل المدرسة ولو من باب الحرص على مستوى تعليم أبنائهم وهم في نفس الوقت سيكونون الأكثر دراية بالمنطقة والمجتمع الموجودة فيه المدرسة، وبالتالي سيكونون



أكثر معرفة بكيفية تدبير وتعظيم الموارد المالية للمدرسة، ومن الممكن لمجلس الأمناء في إطار معرفته بمجتمع وإقليم المدرسة تدبير أشكال عديدة من الدعم "العيني" للمدرسة من خلال بعض الشركات والمصانع في المجتمع المحيط بالمدرسة، كما يجب أن يكون لهذا المجلس صلاحيات تسمح له بذلك.

٥. تشجيع المبادرات الفردية فهناك أفكار مبتكرة لتعظيم المخصصات المالية للمدرسة مثل الاستفادة بالإمكانات المتاحة للمدرسة ومبانيها، فقد قامت إحدى المدارس بمحافظة المنوفية على سبيل المثال بتأجير مسرحها لبعض الأنشطة أو تأجير أسوارها لبعض شركات الإعلانات نظير مبالغ مالية، على أن يتم ذلك في إطار من الشفافية والعلانية.

## جاءت هذه الورقة نتاج:

• ورقة عمل "التعليم المصري وآفاق المستقبل" والتي أعدها د. كمال مغيث وأ. أمل أنيس.

• ورشة عمل في السادس من سبتمبر ٢٠١٤، شارك بها:

١. د. أحمد خيرى - باحث في المركز القومي للبحوث التربوية
٢. د. أحمد سالم عويس - متابعة وكيل وزارة التربية والتعليم بالفيوم - دكتوراة في تكنولوجيا التعليم والتعليم الإلكتروني جامعة القاهرة
٣. أ. أحمد عطية محمد - الإدارة التعليمية
٤. أ. أحمد كوجوك - عضو المنتدى الاقتصادي لمصر بكرة
٥. د. السيد حامد مصيلحي - عضو إدارة الجودة بشمال سيناء
٦. أ. انطوان بركات - رئيس لجنة التعليم المركزية في حزب المصريين الأحرار
٧. أ. إيمان حسين - الإدارة التعليمية - مطروح - العالمين
٨. أ. أيمن لطفي إبراهيم - الإدارة التعليمية
٩. أ. أحمد عطية محمد عبد العال - مدير مكتب متابعة وكيل أول الوزارة بالشرقية - مديرية التربية والتعليم بالشرقية
١٠. أ. أحمد محمود الشاوي - رئيس مجلس إدارة مؤسسة "تعليمية"
١١. أ. أمل أنيس - باحثة في الشئون التربوية
١٢. أ. دعاء علي عبد المعطي - معلم أول لغة فرنسية إدارة مصر الجديدة التعليمية -مراجع خارجي هيئة الضمان والجودة
١٣. أ. سالم وهبى - رئيس تحرير مجلة الأهرام الاقتصادي
١٤. أ. سحر السيد الحناوي - مسئول لامركزية مطروح

١٥. د. سمر عبد العاطي - وكيل أنشطة بمدرسة السلحدار الصناعية بنات - إدارة مصر الجديدة التعليمية
١٦. أ. سمر محمد خيرى - الإدارة التعليمية البحر الأحمر
١٧. أ. سعيد أحمد حمزة - إخصائى جودة - المنوفية
١٨. أ. سعيد حسن محمد - متابعة وكيل أول الوزارة بالتربية والتعليم بالشرقية
١٩. أ. شريف الديوانى - مدير المركز المصرى للدراسات الاقتصادية
٢٠. أ. علي الشريعى - عضو المنتدى الاقتصادي لمصر بكرة
٢١. أ. عمر عبد الرحمن - معلم أول تعليم فنى
٢٢. أ. فاطمة الزهراء جمال - معلم أول زخرفة نظري مدرسة المرج الثانوية الصناعية بنين إدارة المرج
٢٣. د. كمال مغيث - المركز القومي للبحوث التربوية
٢٤. أ. لبنى الجمال - مؤسسة تروس
٢٥. أ. محمد الشيمى - وكيل مديرية التربية والتعليم بالقاهرة
٢٦. أ. مروان السماك - رئيس مجلس إدارة جمعية رجال أعمال الإسكندرية
٢٧. د. مروة رجب عبد العظيم - ماجستير اللغة الغربية جامعة الفيوم
٢٨. أ. نادين بركة - إديوبيديا للاستشارات التربوية
٢٩. د. مشيرة خطاب - وزيرة الأسرة والسكان سابقا
٣٠. أ. مشيرة مجدي - الإدارة التعليمية
٣١. أ. هبة عمرو - مديرة مركز تواصل التدريبي بمؤسسة مدى
٣٢. أ. وائل نواره - رئيس مجلس إدارة شركة هورايزن



## مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE)

اشارع الفيوم ، متفرع من شارع كيلوباترا ،

مصر الجديدة ، القاهرة ، مصر

هاتف: ٢٠٢-٢٤١٤٣٢٨٢ / ٢٤١٤٣٢٨٣ فاكس: ٢٠٢-٢٤١٤٣٢٩٥

الموقع باللغة العربية : [egypt.cipe-arabia.org](http://egypt.cipe-arabia.org)

الموقع باللغة الانجليزية : [www.cipe.org](http://www.cipe.org)